العدد(1690) السنة السابعة - الاثنين (4) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مع أنباء تسلم الرهينة الخامسة خلال أيام

قرب طي ملف المحتجزين البريطانيين في العراق

بغداد/ رويترز

من المتوقع ان يفرج عن الرهينة البريطاني آلان مكمينمي المختطف في بغداد منذ العام ٢٠٠٧، عقب ايام من الافراج عن البريطاني بيتر مور، ليتم طي ملف المحتجزين البريطانيين الخمسة الذي دام لعامين ونصف.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ امس الاحد ان آلان مكمينمي وهو أحد خمسة بريطانيين احتجزوا كرهائن في العراق عام ٢٠٠٧ قد يفرج عنه خلال الايام المقبلة. ومكمينمي هو الوحيد من بين الخمسة الذي لم يعرف عنه أي شيء بعد الافراج عن زميله بيتر مور حيا الأسبوع الماضي. وسلمت جثث الآخرين الى السفارة البريطانية.

وتابع الدباغ بحسب رويترز أن الحكومة العراقية تأمل أن يكون مكمينمي على قيد الحياة مشيرا الى أن الحكومة تسعى للافراج عنه وتسليمه قريبا.

وكان الدباغ قد قال في وقت سابق أن القضاة سيأمرون قريبا باطلاق سراح زعيم جماعة عصائب الحق التي يعتقد انها تقف وراء خطفه في عام ٢٠٠٧ اذا لم تعثر على اية ادلة جنائية. واضاف ان القوات الامريكية قامت بنقل قيس الخزعلي في نفس الوقت الذي تم فيه تسليم مور الى السلطات البريطانية في بغداد في نهاية لاحتجازه الذي استمر عامين ونصف. وقال الدباغ ان الخزعلي سيمثل امام قضاة عراقيين واذا وجدوا ادلة تدينه فسيصدرون الحكم عليه لكن اذا لم يجدوا اية ادلة جنائية ضده فسيطلقون سراحه.

وتنفي الحكومتان العراقية والبريطانية باصرار اي تبادل للاسرى مع عصائب الحق. ومع ذلك قال الشيخ جاسم الساعدي العضو البارز في هذه الجماعة والمسؤول عن جناحها الثقافي ان رئيس الوزراء نوري المالكي وعدهم بالفعل بان الخزعلي سيطلق سراحه قريبا. وقال الساعدي انهم يعتقدون انه سيتم اطلاق سراحه في الايام القليلة القادمة طبقا لوعد رئيس الوزراء. واضاف انه يعتقد انه لا توجد ادلة ضد الخزعلي.

ويقول مسؤولون عراقيون ان الافراج عن المتشددين وليس تبادلا خاصا للاسرى جزء من جهود اوسع لتحقيق المصالحة الوطنية في العراق.

وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند في لندن يوم الاربعاء ان جهود المصالحة العراقية وضعت اساس عملية اطلاق سراح مور وانه لم يتم تقديم اية «تنازلات كبيرة» الى خاطفي الرهائن.

ويشار الى ان الرهينة مور قد وصل (الجمعة) إلى بريطانيا بعد يومين من إطلاق سراحه بعد أن أمضى عامين ونصف العام في الأسر كما أعلنت وزارة الخارجية. وأوضح متحدث باسم الوزارة أن بيتر مور خبير المعلوماتية الذي أطلق سراحه الأربعاء الماضي في بغداد وصل إلى قاعدة السلاح الجوي الملكي (رويال أير فورس) في برايز نورتون في اوكسفوردشاير شمال غربي لندن. وكان في استقباله لدى وصوله على رحلة قادمة من الأردن مسؤولون في وزارة الخارجية. وقد استقل مور صباح الجمعة الطائرة من بغداد إلى عمّان التي وصل منها إلى بريطانيا كما أوضح المتحدث مضيفا أنه التقى بأفراد عائلته خارج القاعدة.

مور .. الافراج بعد عامين ونصف من الاحتجاز

باحث أميركي: استفدنا من تجربتنا في العراق بأفغانستان

واشنطن/ وكالات

اعتبر «معهد من اجل امن اميركي جديد» للابحاث ان الادارة الاميركية استفادت من الدروس التي تعلمتها من تجربتها في العراق خصوصا في الجانب الميداني من خطط عمل القوات العسكرية على الارض، مشيرا الى ان خطة زيادة القوات في العراق لم يكن لها اثر ستراتيجي لانها لم تؤد الى تحقيق اختراق سياسي، وهو ما يجب التنبه له في افغانستان.

وحاول الباحث في المعهد الاميركي توماس ريكس الذي تناول حرب العراق في كتابين هما «الخيبة» و «المقامرة»، وعمل على تغطيتها لصحيفة «واشنطن بوست» الاميركية، الاجابة على تساؤل مركزي عما اذا كانت الولايات المتحدة وهي تنفذ ستراتيجية جديدة في افغانستان، قد تعلمت من الدروس العراقية. وعما اذا كانت ستراتيجية زيادة القوات الاميركية قد حققت نتائج في العراق، قال ريكس «أعتقد أن الزيادة في العراق كان لها تأثير تكتيكي، حيث حسنت الأمن، لكنها لم تحقق تأثيرا ستراتيجيا حيث انها لم تؤد الى اختراق سياسي، وظلت كل المشاكل السياسية التي كانت قائمة قبل الزيادة في العراق، على ما هي عليه». وتابع ريكس: «يمكن القول ان الزيادة كانت امراً جيداً لأنها أوقفت الحرب الأهلية التي كانت دائرة في وسط العراق، وكانت تودي بحياة آلاف العراقيين شهريا».

وعما اذا كان هناك تشابه بين المهمة التي اوكلت الى القوات الاضافية التي ارسلت الى العراق والمهمات التي يفترض ان ينفذها الجنود الاميركيون المرسلون الى افغانستان الان، قال ريكس ان ارسال الجنود الان لا يتم من اجل القيام بالامور ذاتها فحسب، بل لتقوم بدور مختلف، مذكرا كيف ان الجنود الاميركيين كانوا يعملون خارج قواعدهم بين المدنيين في المناطق السكنية لانجاز امور على الارض. واوضح ان الخطة الأساسية التي اقترحها الجنرال ماكريستال، ووافق عليها الرئيس باراك أوباما حول افغانستان، «تقضي بأن يخرج الجنود من قواعدهم في المدن الرئيسة محاولين حماية السكان، أما في المناطق الريفية، حيث تجري عمليات طالبان، فلست مضطراً لتضع الكثير من الجنود، بقدر ما عليك احتواء تلك المناطق». واضاف «اذا كانت هناك أدلة واضحة على تمركز لمسلحي حركة طالبان أو مجموعات متحركة لتنظيم القاعدة، فانه يترتب عليك أن تخرج وتنفذ ضربات مكافحة الارهاب. اذن، ستكون هناك حماية للسكان في مناطق أساسية معدودة، ومكافحة الارهاب في باقي أرجاء البلاد».

وبشأن ما اذا كان من المحتمل اعتماد نموذج «الصحوات» الذي جرى في العراق، في افغانستان وما اذا كانت تركيبتها القبلية والعشائرية مختلفة، قال ريكس «انها بلاد مختلفة جداً، لقد قضيت طفولتي في أفغانستان، وأحببت بالفعل تلك البلاد، بينما سأكون سعيداً بعدم العودة الى العراق مرة أخرى»، مضيفا ان الاميركيين يكررون ما فعله الجنرال ديفيد بترايوس في العراق حيث «توجه الى الأعداء، وقال لهم: ما هو المبلغ الضروري لشراء تعاونكم؟».

وقال ريكس «قديما قيل انك لا تستطيع أن تكسب وفاء القادة الأفغان، لكنك تستطيع أن تستأجرهم»، موضحا ان استئجار الناس ليست فكرة سيئة اذا كانت تتيح لك مساحة تنفس للعمل، والاتيان بحكومة أفغانية جديدة، أقل فساداً» مشيرا الى انه متفائل بامكانية تحقيق ذلك. وحول الدرس المستفاد من العراق قال ريكس «أعتقد أن العنصر الأكثر أهمية الذي رأيته في العراق وقد نستخدمه في أفغانستان، هو التواضع»، موضحا انه «بعدما ظللنا لسنوات نقول للعراقيين كيف ستكون عليه الامور، صمتنا في النهاية، واصغينا. وجلسنا بالفعل مع الناس، وقلنا لهم: كيف ستعالجون المسألة؟ ما هي حلولكم؟ انها بداية الحكمة، ليس لأن حلولهم قد تكون أفضل من حلولنا فحسب، بل لأن حلولهم هي الوحيدة التي ستدوم».

وكان قائد القيادة الاميركية الوسطى الجنرال ديفيد بترايوس قد اشاد بالتقدم الحاصل في العراق، وذلك خلال مراسيم تغيير اسم القوات المتعددة الجنسيات الى القوات الاميركية، وهي الوحيدة الباقية في هذا البلد. وبعد انسحاب القوات البريطانية والرومانية والاسترالية في تموز الماضي، هناك ١١٠ الاف عسكري اميركي يعملون تحت قيادة «القوات الاميركية في العراق» بدلا من «قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق». وقال بترايوس امام مئات الجنود في قصر الفاو غرب بغداد «الاحظ حصول تقدم منذ مغادرتي هذا البلد في ايلول ٢٠٠٨». واضاف «رغم التحديات الهائلة، هناك تقدم منتظم وهو متواصل حتى بعد انسحاب القوات الاميركية من المدن كما انه متواصل في وقت تتقلص فيه اعداد الجنود الاميركيين».

يذكر ان القوات المتعددة الجنسيات ضمت في بادئ الامر حوالى اربعين بلدا لكن بعضها بدأ بالانسحاب اعتبارا من عام ٢٠٠٤ مثل اسبانيا ودول اخرى من اميركا اللاتينية. وستغادر الوحدات القتالية الاميركية العراق بحلول منتصف آب ٢٠١٠، على ان تنسحب باقي الوحدات بنهاية العام ٢٠١١ وفقا للاتفاقية الامنية الموقعة بين واشنطن وبغداد.

التجربة الاميركية في العراق تنتقل الى افغانستان

اليمن أكبر "مصدّر" لعناصر القاعدة إلى العراق

لندن/ وكالات

قال تقرير لصحيفة بريطانية ان اليمن لا تزال تمثل اكبر «مصدري» عناصر القاعدة الى دول العالم ومنها العراق.

وتقول صحيفة صانداي تايمز ان اعضاء القاعدة المفرج عنهم من معسكر غوانتانامو انتقلوا الى اليمن للانضمام الى القتال ضد الغرب. وتشير الصحيفة الى ان اليمن، البلد الذي تزيد فيه الاسلحة عن عدد السكان، وحيث تبلغ الامية اكثر من ٥٠ في المئة، وحيث ربع السكان عاطلون عن العمل، وحيث الاقتتال الداخلي ارغم الآلاف على الفرار من بيوتهم، صار مرتعا خصبا لـ«الجهاديين» الذين يعتبرون اسامة بن لادن نموذجا يقتدون به. ويذكر كاتب المقال بأن اليمن كان مصدراً غنيا لانتاج وتصدير «الجهاديين»، حيث خرج منهم عشرات الآلاف من المقاتلين لمواجهة القوات السوفيتية في افغانستان في الثمانينيات.

ومن خلال تقدير عدد القتلى او المعتقلين في العنف الدموي في العراق، يظهر، حسب الصحيفة، ان اليمن يستمر في كونه البلد الاول في تصدير المقاتلين في الصراعات الاقليمية في المنطقة، ومنها العراق. كما انه بات امرا شائعا في مقاهي صنعاء ترديد ان السفارات الغربية وحكومة صنعاء هي التي استخدمت الجهاديين لهزيمة الجنوبيين في الحرب الاهلية التي انتهت في عام ١٩٧٤. الا ان العلاقة المتداخلة بين الحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة اخذت منحى مختلفا بعد احداث الحادي عشر من ايلول، وحرب العراق.

حقائق حرب العراق

هانز بلكس

قبل بدء حرب العراق في مارس ٢٠٠٣، أعطت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الانطباع إلى العالم بأن الهدف هو القضاء على أسلحة الدمار الشامل العراقية. بيد أن التصريحات الأخيرة التي أدلى بها رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير توضح أن تغيير النظام كان هو الهدف الرئيس. قال بلير: إنه كان يعتقد أنه من الصواب الإطاحة بصدام حتى وإن كان يعرف تماما أن العراق لا يمتلك أيا من أسلحة الدمار الشامل. لكن، كان ينبغي عليه أن يسوق حججا مختلفة. ألا ينبغي علينا أن نخلص إلى حقيقة مفادها أن الحديث عن أسلحة الدمار الشامل كان يمثل أفضل طريقة لتبرير الحرب لدى الجميع؟ إن تصريحات بلير لا تستبعد إنه كان هناك اعتقاد قوي- لكنه خاطئ- بوجود أسلحة دمار شامل في العراق حتى عند بدء الغزو. لكن، ومع العلم بأن مئات الحملات التفتيشية لم تتوصل إلى أي من أسلحة الدمار الشامل، ومع سقوط الدليل المهم، فإن مثل هذا الاعتقاد كان يعوزه المزيد من التفكير الدقيق.

كيف استطاعت قضية أسلحة الدمار الشامل- التي لم تكن موجودة في العراق- تضليل العالم لأكثر من عشر سنوات؟

مع انتهاء حرب الخليج في عام ١٩٩١، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا أمر فيه العراق بالإعلان عن كافة ما تمتلكه من أسلحة الدمار الشامل وتدميرها تحت إشراف دولي. بيد أن العراق اختار تدمير معظم تلك المواد من دون أي إشراف دولي ما أثار الشكوك حول إمكانية إخفاء تلك الأسلحة، وجاء رفض العراق المستمر السماح لمفتشي الأمم المتحدة دخول المواقع طوال عقد التسعينيات فضلا عن ردودها المراوغة والخاطئة على استفسارات وتساؤلات المفتشين لتشجع هذا الاعتقاد.

ما هي الأسباب الأخرى التي جعلت العراق يمنع المفتشين من الحصول على الدليل حول وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق؟ من الممكن أن صدام أراد أن يوجد انطباعا زائفا بأنه ما زال يمتلك أسلحة الدمار الشامل. أما الشيء الأرجح بالنسبة لي، فهو شعور صدام بأن كبرياءه قد انجرح، ورغبته في التحدي، فضلا عن أنه كان يعلم أن بعض المفتشين يتعاونون بشكل مباشر مع المخابرات الغربية- وربما مرروا معلومات عن أهداف عسكرية مناسبة.

وفي ايلول ٢٠٠٢، عندما كانت الولايات المتحدة قد نقلت قواتها بالفعل إلى الكويت، قالت العراق إنها تقبل إخضاع مواقعها للتفتيش بناء على طلب الأمم المتحدة. وفي ذلك الوقت، أعلنت الولايات المتحدة ستراتيجية جديدة للأمن القومي قالت فيها إنها ستقوم بعمل عسكري (استباقي أو وقائي) من دون تفويض من الأمم المتحدة. لقد رأى عدد غير قليل من مسؤولي إدارة الرئيس بوش أن مشاركة الأمم المتحدة في العملية تمثل عائقا محتملا.

واقتنع كثيرون أن الخطط العسكرية الأمريكية والبريطانية قد انتقلت إلى الطيار الآلي، وأنه لا طائل من أعمال التفتيش. إنني على ثقة أن كثيرين في فريق الرئيس جورج بوش كان لديهم هذا الشعور. ويبدو أنه من المرجح أن القادة الأمريكيين والبريطانيين كانوا يتوقعون أن عمليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة سوف تتعرض لعقبات وعوائق كثيرة أو أن الانتهاكات العراقية للقرار رقم ١٤٤١ سوف تقنع مجلس الأمن الدولي بضرورة القيام بعمل عسكري للإطاحة بالنظام. أنا شخصيا كنت أعتقد أن تجهيزات الحرب بدأت بالفعل أكثر من اعتقادي بأن القطار بدأ يتحرك ببطء إلى الجبهة لكي يساعد في جعل العراق أكثر تعاونا. إذا حدث شيء وأدى إلى تخفيف قضية الأسلحة، فإنني كنت أعتقد أن القطار ربما يتوقف.

أما انضمام بريطانيا إلى الولايات المتحدة في خط أممي غير متوقع فكان يمثل مقامرة- وفشلا في النهاية. لم تكشف عمليات التفتيش عن أي شيء، وتسببت بالتدريج في تقويض بعض الأدلة التي تم الاستشهاد بها. ثم أصبح العراق أكثر تعاونا، ولم يبد أي تحد يمكن أن يكون سببا في التفويض بالقيام بعمل مسلح. لذلك، وبينما واصل قطار الحرب سيره، لم يشر طريق الأمم المتحدة إلى إمكانية التفويض بشن الحرب.ماذا كان ينبغي على بريطانيا أن تفعل لتجنب هذا التطور؟ كان يمكنها أن تضع شرطا للمشاركة في العملية وهو أن تحرك القطار العسكري ينبغي أن يتوازى مع التحرك على مسار الأمم المتحدة. ومع بدء أعمال التفتيش في خريف ٢٠٠٢ كان ينبغي أن يسير القطار العسكري ببطء أكبر. وسمعنا أن كارل روف قال أن خريف عام ٢٠٠٣ هو آخر موعد للغزو. لماذا كان القطار العسكري يسير أسرع مما كان عليه عام ٢٠٠٢؟ وكما قال وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، «ما هو مغزى طلب التفتيش الأممي لسنتين ونصف، ثم السماح للمفتشين بالعمل لبضعة أشهر فقط؟ مما لا شك فيه أنه إذا كان الهدف الرئيس هو تغيير النظام وليس القضاء على أسلحة الدمار الشامل، تصبح من المنطقي زيادة سرعة القطار.

أما المسؤولية عن شن الحرب فينبغي الحكم عليها في ضوء المعلومات التي كانت متوفرة لدى الحلفاء عندما بدأوا الحرب بالفعل. كان ينبغي على المملكة المتحدة أن تدرك أنه لم يتم العثور على أي أثر لأسلحة الدمار الشامل في أي وقت، وأن الأشهر السابقة للغزو شهدت بداية تكشف الدليل على أسلحة الدمار الشامل. وكما سمعنا مؤخرا: لقد تم تفتيش عشرة مواقع فقط من بين المواقع التسعة عشر التي كانت تحوم حولها الشكوك من جانب بريطانيا، والتي تم إبلاغ لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش عنها. ولم يكشف أي من تلك المواقع عن وجود أي من أسلحة الدمار الشامل. كان هذا يمثل تحذيرا بأنه لا يمكن الوثوق بمصادر المعلومات، وعلى الرغم من ذلك تم تجاهل هذا التحذير تماما. ويبدو أن أجهزة المخابرات كانت مقتنعة مئة بالمئة بوجود أسلحة الدمار الشامل، لكن لم تكن لديها أي معلومات تذكر عن مواقع تلك الأسلحة. والأسوأ من ذلك، كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية زيف عقد اليورانيوم المزعوم بين العراق والنيجر الذي أشار إليه الرئيس بوش في رسالته في عام ٢٠٠٢.

إن غياب الدليل على وجود أسلحة الدمار الشامل لم يوقف قطار الحرب الذي وصل إلى الجبهة قبل مجيء فصل الصيف الحار، وكان الجنود على أحر من الجمر من أجل بدء الحرب. أشارت التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش إلى أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن كانوا يريدون إجراء المزيد من التفتيش بل وكانوا غير مقتنعين بوجود أسلحة الدمار الشامل في العراق.

وفي النهاية حاولت المملكة المتحدة بكل ما أوتيت من قوة الحصول على تفويض من مجلس الأمن كأساس قانوني للقيام بعمل عسكري لكنها فشلت. وأصبحت أعمال التفتيش للأمم المتحدة عائقا ليس فقط أمام العمل العسكري بل أمام الشرعية أيضا، ما أكد مخاوف نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني.

وعلى عكس الولايات المتحدة لم تكن بريطانيا وربما أعضاء آخرون من التحالف على استعداد للزعم بالحق في القيام بحرب استباقية ضد العراق من دون تفويض من مجلس الأمن. وفي ظل تلك الظروف، قالت هذه الدول إن الحرب حصلت على تفويض من مجلس الأمن بموجب سلسلة من القرارات السابقة. وكما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إن العمل العسكري من جانب التحالف يدعم سلطة مجلس الأمن. وأمام هذه الحجج لم يكن مناسبا أن تعلن الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا معارضتها الصريحة للعمل العسكري ورفضت غالبية دول المجلس الموافقة على إعطاء الضوء الأخضر لبدء العمل العسكري.

إذا كان النفاق هو المجاملة التي يقدمها الخير إلى الشر، إذن، فإن الحجج القانونية الضيقة هي المجاملات التي يقدمها منتهكو قواعد الأمم المتحدة إلى ميثاقها.

عن- صحيفة الغارديان

قوات اميركية في العراق

هانزبليكس